نقد التبادُل غير المتكافىء: إعادة طرح الاقتصاد السياسي والعودة للأساسيات

A critique of unequal exchange: Reintroducing political economy and back to basics

محمد عادل زكي[1]

[1]جامعة الإسكندرية (مصر)، muhammadadel1972@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/09/20 ؛ تاريخ القبول : 2021/11/25؛ تاريخ النشر: 2021/12/30

مستخلص

في هذا المقال أرفض نظرية التبادُل غير المتكافىء، مستبدلًا إياها بنظرية في تسرُّب القيمة. وحينما أرفض نظرية التبادل غير المتكافىء؛ فإنني أرفضها بكل مُغالطاتها الواقعية والتَّاريخية وبكل شهرتها الزائفة، وبكل مَقولاتها اليسارية المدَّعية، المضللة. يستند هذا الرفض على نقد جذري للخطاب الدعائي، غير العِلمي، ضد ظاهرة الرأسمال. تلك الظاهرة الَّتي أخضعتها نظرية التبادُل غير المتكافىء للتحليل التَّاريخي انطلاقًا من المركزية الأوروبيَّة! وبأدوات تحليل المركزية الأوروبيَّة! انتصارًا للمركزية الأوروبيَّة! فانتهت إلى نظرية عادية جدًّا في ثمن السُّوق لا تقل سطحية عن النَّظريات الرسميَّة الَّتي يتم إعدام الطلبة بها يوميًّا في المعاهد والجامعات!

الكلمات المفتاحية: النقود، التكافؤ، التبادل، نظرية في تسرب القيمة.

Abstract :

In this article I reject the theory of unequal exchange, replacing it with a theory of value leakage. When I reject the theory of unequal exchange; I reject it with all its factual and historical fallacies, with all its false fame, and with all its pretentious, misleading leftist statements. This rejection is based on a radical criticism of the propaganda, unscientific, discourse against the phenomenon of capital. This is the phenomenon that the theory of unequal exchange has subjected to historical analysis starting from Eurocentrism! And European Central Analysis tools! A victory for Eurocentrism! It ended with a very ordinary theory of market price, no less superficial than the official theories with which students are executed daily in institutes and universities!

Keywords: money, parity, exchange, theory of value leakage.

[1] المؤلف المرسل: محمد عادل زكي، الاميل:muhammadadel1972@gmail.com

مقدمة:

في التجارة الخارجية، ستجد نظرية ريكاردو، لدى ماركس، التبرير المستنِد إلى قانون القيمة. فلقد شيَّد ريكاردو نظريته في انعدام التكافؤ في التبادل الدولي على افتراض أن عمل 100 إنجليزي يمكن أن يُبادل بعمل 80 برتغاليًّا أو 60 روسيًّا أو 120 هنديًّا، بسبب الصعوبة الَّتي تواجه تحرك الرأسمال بين بلد وآخر[1]. ولذلك حاول ماركس، ابتداءً من قانون القيمة، تعميق التبرير لهذا الافتراض الريكاردي، مُستندًا إلى أن رساميل البلدان الأكثر تطورًا والموظَّفة في التجارة الخارجية يمكن أن تُدرَّ معدَّلات ربح أعلى لأنها تتنافس مع سلع تنتجها بلدانٌ أخرى أقل تطورًا، وفي ظروف أدنى ملائمة. فالأولى تنتج سلعتها بقيمة أقل من الثانية، وبالتالي يمكنها أن تطرح سلعتها في السُّوق الدولية بقيمة أعلى من قيمتها داخليًّا وأقل من قيمتها لدى البلدان الأقل تطورًا، وبالتالي تجني معدَّلات ربح أعلى نسبيًّا (ربح فرقي). ويدلّل ماركس على ذلك بمن يستخدم اختراعًا جديدًا قبل انتشاره في فرع الإنتاج، فهو يبيع بقيمة أقل من جميع منافسيه، وفي الوقت نفسه يبيع بما هو أعلى من القيمة الفردية لسلعته. وينتهي ماركس على هذا النحو إلى أن:

"البلد ذو الوضع الملائم يأخذ في التبادل عملًا أكثر لقاء عمل أقل"(**رأس المال**، الكتاب الثالث، الفصل الرابع عشر)

أي أن البلد الَّذي يتفوق من ناحية الإنتاجية يحقق معدَّل ربح مرتفع نسبيًّا. فلو افترضنا أن السلعة (س) تنتج في بلدَين بـ 500 ساعة عمل في كل بلد، وتمكنت البلد الأكثر تقدمًا، بفضل تطور الإنتاجيّة لديها، من إنتاج السلعة بـ 100 ساعة عمل فحسب، فهي تستطيع، والأمر كذلك، أن تبيع سلعتها بما يفوق قيمتها الفرديّة، إذ تبيعها بـ 200 وحدة مثلًا. وفي الوقت نفسه يكون هذا البيع بأقل من القيمة الاجتماعيَّة الَّتي هي 500 وحدة. وتدليل ماركس على إمكانية عدم التكافؤ في التبادُل، على هذا النحو، لا يخرج عن إطار أحد تطبيقات قانون القيمة، والَّذي بمقتضاه يستطيع الرأسمالي، بفضل استخدام تقنية جديدة، أن يبيع سلعته بأكبر من القيمة الفردية وبأقل من القيمة الاجتماعية[2] وذلك على نحو مؤقت؛ إذ سُرْعان ما ينتشر الفن الإنتاجي الجديد كي يصبح هو الفن الإنتاجي السَّائد اجتماعيًّا، وحينئذ تتساوى القيمة الاجتماعية للمنتَج. ولكن، ونحن نأخذ في اعتبارنا طرح ماركس، الَّذي ربما يعد السبيل الأكثر أهمية أمام الأجزاء المتقدمة لجني الربح على الصعيد العالمي، يجب أن نلاحظ ثلاثة أمور، تتعلق بالتجارة الخارجية بوجه عام:

أولًا: ترتفع أثمان السلع في الأجزاء المتقدمة، وتنخفض في الأجزاء المتخلفة. لأن أوروبا حينما غزت قارات العالم الحديث واستعمرتها، وأبادت شعوبها، واستولت على ثرواتها من الذهب والفضة، ضخَّت داخل حدودها نقودًا، ذهبًا وفضة[3]، أدّت كثرتها إلى انخفاض قيمة المعدن النفيس مع ارتفاع أثمان منتجاتها، أي الارتفاع في التعبير النقدي عن القيمة. الارتفاع المتزايد في الأثمان. فلم تصبح الوحدة الواحدة من السلعة (س) يُعبَّر عنها مثلًا بـ 5 وحدات من الذهب، بل صار يُعبَّر عنها بـ 7 وحدات، ثم بـ 25 وحدة، ثم بـ 50 وحدة، ... إلخ، وهكذا أخذت أثمان المنتجات في الارتفاع المتواصل.

وظل المعدن النفيس، على كثرته وتدفقه بلا انقطاع تقريبًا، يتم تداوله داخل القارة الأوروبية، حتى خرجَ منها إلى الولايات المتحدة مع الحرب العالمية الثانية، ثم قام الدولار الأمريكي المنتصر بلعب نفس الدور الَّذي كان يؤديه المعدن النفيس.

وما حدث داخل بلدان القارة الأوروبية حدث عكسه داخل أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ فقد خرج منهما المعدن النفيس ولم يعد يُعبَّر عن منتجاتهما، الأوّليَّة في مجملها، إلا من خلال وحدات معدودة من الذهب كتعبير نقدي عن القيمة. فلم تُصبح الوحدة الواحدة من السلعة (س) يُعبَّر عنها بـ 10 وحدات من الذهب، إنما صار يُعبَّر عنها بـ 8 وحدات، ثم بـ 5 وحدات، ثم بـ 3 وحدات... إلخ.

فلنفترض الآن، أن 1000 سُعرٍ حراري[4] في مصر يُعبَّر عنها بـ 100 جرام من الذهب، أو بـ 100 متر من النسيج، أو بـ 100 زوج من الأحذية. وفي فرنسا، وبفعل الأثر التاريخي لتدفق المعدن النفيس، أصبح يعبَّر عن الـ 1000 سُعرٍ حراري بـ 1000 جرام من الذهب، أو بـ 100 متر من النسيج، أو بـ 100 زوج من الأحذية. فوفقًا لأحد **تطبيقات قانون القيمة**، والَّذي يقضي بالاعتداد **بالفن الإنتاجي السائد**، سوف تصبح القيمة التبادُلية للسُّعر الحراري في فرنسا، وفي مصر أيضًا، هي 1 جرام من الذهب؛ وذلك لأن فرنسا، وفقًا للفن الإنتاجي المهيمن تنتج أكبر كمية منه (1000 جرام) بنفس القيمة (1000 سُعر). وهو ما سوف ينعكس على قيم مبادلة النسيج والأحذية في مصر؛ فلن يبادل المتر من النسيج بجرام من الذهب، كما كان في السَّابق، أي **قبل هيمنة الفن الإنتاجي الجديد**، إنما سوف يبادل بـ 10 جرامات من الذهب. وكذلك الأحذية؛ فلم تعد القيمة التبادُلية لزوج من الأحذية هي1 جرام من الذهب، بل ستصبح 10 جرامات. ولو أرادت مصر استيراد 100 متر من النسيج من فرنسا؛ فعليها أن تحول لها 1000 جرام من الذهب. تمامًا كما لو أراد شخصٌ في مصر الحصول على النسيج المنتَج في مصر؛ فعلى هذا الشخص أن يُعطي لمنتج النسيج 1000 جرام من الذهب في مقابل الحصول على 100 متر من النسيج. والتبادُل على هذا النحو، **طبقًا لقانون القيمة**، سيكون متكافئًا.

ولو أرادت فرنسا الحصول على الأحذية المصرية فعليها أن تحول لها 1000 جرام من الذهب، تمامًا كما لو أراد شخص في فرنسا الحصول على الأحذية المنتَجة في فرنسا؛ فعلى هذا الشخص أن يعطي لمنتج الأحذية 1000 جرام من الذهب في مقابل 100 زوج من الأحذية.

والتبادُل هنا أيضًا، **طبقًا لقانون القيمة**، لا شك سيكون كذلك متكافئًا. أما لو أبقت مصر، تبعًا لسياسة اقتصادية ما، على النسب الدّاخلية للتبادُل؛ معطِّلة (جزئيًّا) لعمل قانون القيمة؛ فسوف تكون النتيجة كالآتي:

في مصر: 1 متر من النسيج = 1 جرام من الذهب.

في فرنسا: 1 متر من النسيج = 10 جرامات من الذهب.

وهذه النتيجة تعني أن مصر متفوقة على فرنسا. وبالتالي سوف يكتسح نسيجها السوق الدولية. وليس أمام فرنسا إلا أن ترفع إنتاجيتها، بحيث تنتج بـ 1000 سُعر حراري 2000 متر من النسيج، وحينئذ سوف تصبح قيمة مبادلة المتر الواحد من النسيج 0,5 جرامًا من الذهب، متفوقة على ثمن متر النسيج المصري بـ 0,5 جرامًا. وهي على هذا النحو تستطيع أن تجني أرباحًا إضافية، قدرها مثلًا 0,4 جرامًا، إذا باعت نسيجها بأعلى من ثمنه لديها وبأعلى من ثمن النسيج المصري، أي إذا باعت نسيجها بـ 0,9 جرام من الذهب. وكل ذلك ليس إلا محض **تطبيق لقانون القيمة**. وما أن تنتقل طريقة الإنتاج الجديدة إلى مصر؛ حتى تتفوق تارة أخرى؛ لأنها سوف تنتج 2000 متر من النسيج بـ 1000 سُعرٍ حراري، ولكن متر النسيج لن يباع بـ 0,5 جرام من الذهب بل بـ 0,05 جرام منه فقط، وعلى فرنسا المضي

قدمًا في سبيل الحصول، ودومًا، على الجديد في حقل التقنية كي ترفع من إنتاجية العامل الفرنسي لتتمكّن من تجاوز انخفاض الأثمان في مصر.

بقى أن نناقش المسألة الأكثر تضليلًا، والّتي تتبلور في السُّؤال الآتي: كيف يتم التبادُل بين مصر وفرنسا في إطار إبقاء كل بلد منهما على النّسب الدَّاخلية للتبادُل مع التعطيل (الكلّي) لقانون القيمة؟ أي أن مصر تَحول دون انتقال الفن الإنتاجي، أو تُبقي، حتّى مع انتقال الفن الإنتاجي، على المستوى المنخفض في الأثمان، أو تخفض هي قيمة عملتها... إلخ، وهي أمور تتم تقريبًا بشكل معتاد على مستوى السياسات الاقتصادية للدول. وفي نفس الوقت يتم غض البصر تمامًا عن قانون القيمة وتطبيقاته بصفة خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة وفق الفن الإنتاجي السَّائد. إن أول ما يجب أن ننتبه إليه جيدًا في طرح السُّؤال؛ وبالتالي حين الإجابة عنه، أن المناقشة الآن قد انتقلت من حقل القيمة إلى حقل الثمن. تحديدًا الثمن العالمي. فلو افترضنا أن فرنسا تريد الحصول على النسيج المصري، فعليها أن تحول إلى مصر 100 جرام من الذهب كي تحصل على 100 متر من النسيج. ولكن 100 جرام من الذهب في فرنسا تساوي 100 سعر حراري، أي إن فرنسا تلقَّت قيمة أكبر في التبادُل الدّولي! لأنها أخذت سلعة بُذل في سبيل إنتاجها 1000 سُعرٍ حراري وأعطت 100 سعر حراري.

ولو افترضنا أن مصر تريد الحصول على الأحذية الفرنسية؛ فعليها أن تحول إلى فرنسا 1000 جرام من الذهب كي تحصل على 100 زوج من الأحذية. ولكن 1000 جرام من الذهب في مصر تساوي 10000 سُعرٍ حراري، أي إن مصر تلقَّت قيمة أقل في التبادل الدولي! لأنها أخذت سلعة بُذل في سبيل إنتاجها 1000 سُعر حراري وأعطت 10000 سُعرٍ حراري. ومن البيّن أن التبادُلَين، **بشرط التعطيل الكلّي لقانون القيمة وتطبيقاته**، غير متكافئين! هنا تم ابتكار نظرية "التبادل غير المتكافئ"[5] كنظرية في ثمن السُّوق. وتكمن أبرز مشكلات هذه النظرية في الآتي:

(**1**) أنها تقدّم نفسها على أساس من كونها نظرية في القيمة على الصعيد العالمي، وهي في الواقع نظرية في ثمن السُّوق PPالدوليّة، مبنية على افتراض التعطيل الكلّي لقانون القيمة وتطبيقاته بصفة خاصة، وكما ذكرنا، فيما يتعلق بتحديد القيمة وفق الفن الإنتاجي السَّائد. وحينما تكتشف النظرية، بعد تعطيل قانون القيمة، أنها لا تُقدّم جديدًا، تصرّح بأن التبادُل الدولي لا يخضع لأي نظرية اقتصادية![6] وهي في الواقع أيضًا محقة لأن نظرية الأثمان قائمة فعلًا على أن كل شيء متوقف على كل شيء!

(**2**) تتجاهل النظرية أن تأرجُحات ثمن السُّوق، حول القيمة الاجتماعية، تقتضي بطبيعتها التبادل غير المتكافئ. وبالتالي يبرز التبادل غير المتكافئ كاحتمالية، ممكنة دائمًا، حتّى بين الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي.

(**3**) تتجاهل النظرية أيضًا حقيقة أن السلعة الواحدة في البلد الواحد يمكن أن يكون لها أكثر من ثمن. يمكن أن يكون لها أكثر من قيمة تبادُلية. ولكن لا يمكن أن يكون لها سوى قيمة واحدة. فالثمن كما نعرف هو المظهر النَّقدي للقيمة، ولا يُشترط أبدًا أن يأتي مُعبرًا عنها بدقة. وربما يكون لعدم انشغال الاقتصاد السياسي بالقيمة نفسها، والخلط بينها وبين القيمة التبادُلية، الدور الأكثر أهمية في اهتزاز أسُس نظرية التبادُل غير المتكافئ.

(**4**) لا تنشغل النظرية بإثارة البحث في الظرف التاريخي الَّذي أدَّى إلى ارتفاع أثمان السلع في الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وانخفاضها في الأجزاء المتخلّفة. وتنطلق من سطح الظاهرة، دون مناقشتها، متَّخذة منها دليل إدانة على قبح الرأسمالية الَّتي ترفع أثمان منتجاتها من السلع والخدمات أمام المشترين الفقراء من أبناء الجنوب التُّعساء!

(**5**) تَحول النظرية بحالتها الراهنة – كنظرية في الثمن على الصعيد العالمي، لا تقول لنا سوى أن أثمان السلع الدولية تتأرجح ارتفاعًا وانخفاضًا بما يتضمن ذلك من عدم تكافؤ في التبادُل – دون الولوج مباشرة في المشكلة المركزية لدى الأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي الكامنة في تسرُّب القيمة الزائدة صوب الأجزاء المتقدمة، اكتفاءً بالموقف الدعائي ضد الرأسمالية الَّتي تنهب الجنوب من خلال تبادُل غير متكافيء!

(**6**) تتخذ النظرية من الأيديولوجية نقطة بدءٍ وانتهاء. وحينما تتصدر الأيديولوجية الطرح يجب أن نتوقع الإعراض عن كل ما هو علمي في سبيل الانتصار الضبابي للمذهب الأجوف.[7]

ثانيًا: يحصل الفلاح الأفريقي، في السنة، لقاء مائة يوم من العمل الشاقّ جدًّا على منتجاتٍ مستوردة لا تكاد تعادل قيمتها قيمة عشرين يومًا من العمل العادي يقوم به عاملٌ أوروبي ماهر. لأن ما ينطبق على العمل الحي والعمل المختَزن في وسائل الإنتاج، يصدق بكامل أوصافه على العامل. مع اختلاف بسيط، هو أن العمل المختَزن في العامل يُعد محددًا لقيمة ذلك الجزء من الأجر الَّذي سوف يخصص لإنتاج مثله.[8] ولذا يشمل الأجر قيمة وسائل المعيشة الَّتي تضمن للعامل البقاء على قيد الحياة كي يعمل ويعيش كعامل ويُجدد إنتاج طبقته. ولذا، نجد أن العامل الأوروبي أفضل من الفلّاح الأفريقي، لا لأن إنتاجيته أعلى فحسب، إنما أيضًا لأن العامل الأوروبي الَّذي يحتوي على مجهود إنساني مختزَن: تعليم، وتدريب، وتغذية، وترفيه،... إلخ، يمكن التعبير عنه بعدد من السُّعرات الحرارية يفوق عدد السُّعرات الحرارية الَّذي يُعبر عن المجهود الإنساني المختَزن في الفلّاح الأفريقي.P P وهو مطلوب منه أن يُنتج مثله بأحد أجزاء الأجر الَّذي يتلقَّاه من الرأسمالي. وبالتالي ترتفع قيمة السلع المنتجة في البلدان الأكثر تطورًا، ولكن حين التبادُل سوف يجري التساوي بين كميات الطاقة الضرورية الحية والمختَزنة، فإذا كان أجر الفلاح الأفريقي في يوم عمل (وفقًا للمصطلح السائد في علم الاقتصاد السياسي) يتضمن 30 وحدة عن العمل الحي، و170 وحدة عن العمل المختَزن[9]، وأجر العامل الأوروبي (في يوم عمل أيضًا) يتضمن 30 وحدة عن العمل الحي، و1970 وحدة عن العمل المختَزن. فمن الطبيعي: تقاضي الفلاح الأفريقي عُشر أجر العامل الأوروبي. مع ارتفاع قيمة المنتجات الصناعية الَّتي تصدرها أوروبا إلى أفريقيا، وانخفاض قيمة المنتجات الزراعية الَّتي تصدرها أفريقيا إلى أوروبا. وهو الوضع الَّذي تعمل الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي على الإبقاء عليه؛ إذ تسعى الأجزاء المتقدمة جاهدة، وبكل الوسائل، على تثبيت نمط تقسيم العمل على الصعيد العالمي، والَّذي يضمن انسياب منتجات الأجزاء المتخلّفة، منخفضة القيمة، إلى مصانعها ثم إعادة تصديرها مصنَّعة، بقيمٍ مرتفعة، لنفس الأجزاء المتخلّفة.

لا تعني إذًا عملية التبادُل (تصدير/ استيراد، وبالعكس) بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلّفة، أن الفلاح الأفريقي يقوم بعملية مبادلة غير متكافئة حينما يبذل مجهود 10 أيام كي يحصل على سلعة انفق العامل الأوروبي يوم عمل في سبيل إنتاجها، بل على العكس يأتي التبادُل متكافئًا ابتداءً من الاعتداد بالعمل الحي والعمل المختَزن في كلٍ من الفلاح الأفريقي والعامل الأوروبي. ولنضرب مثلًا: فطبقًا لقانون القيمة، ومن أجل إنتاج معطف في مصر، وآخر في إنجلترا، يتم استخدام كمية معينة من الرأسمال الأساسي (أ) وكمية معينة من الرأسمال الدائر(د)، كما يتم استخدام قوة العمل، كرأسمال متغير (م)، وبالتالي يمكننا تصور المخطط التالي:

– من أجل إنتاج معطف مصري، بأيدٍ مصرية (اقتصاد رأسمالي متخلّف)، وبافتراض أن ق ز= 100%.

4 أ + 2 د + 3 م (1 حي + 2 مختزن) + 3 ق ز = 12 [بالسُّعر الحراري الضروري]

– من أجل إنتاج معطف إنجليزي، بأيدٍ إنجليزية (اقتصاد رأسمالي متقدم)، وبافتراض أن ق ز= 100%.

4 أ + 2 د + 9 م (1 حي + 8 مختزن) + 9 ق ز = 24 [بالسُّعر الحراري الضروري]

وبغض النظر عن أن الرأسمالي سوف يسارع بالتحرك (برأسماله وبتقنيته) صوب مصر للاستفادة من العمالة الرخيصة، ومع التقيد بجميع شروط الإنتاج الرأسمالي، وحيث ينتج المعطف في إنجلترا بكمية طاقة ضرورية ضعف كمية الطاقة الضرورية لصنع المعطف في مصر، فلو افترضنا أن المعطف المصري يبادل بـ 10 جرامات من الفضة؛ فإن المعطف الإنجليزي سيبادل بـ 20 جرامًا منها. ومرد ذلك، وبافتراض تساوي قيمة الرأسمال الثَّابت في البلدَين، هو اختلاف قيمة الرأسمال المتغير، الأجر. ولكن الأجر لا يتضمن ما يؤمّن للعامل الحياة فحسب، إنما يتضمن أيضًا قيمة إعادة إنتاجه كطبقة. وما يجعل قيمة إعادة إنتاج العامل الإنجليزي أكبر، ليس ارتفاع إنتاجيته فحسب، أو ارتفاع قيمة ما يؤمن له الحياة فقط، إنما، وربما هذا هو الأكثر حسمًا، ارتفاع قيمة العمل المختَزن داخله؛ وبالتالي ارتفاع قيمة تحديد إنتاج الطبقة نفسها.

ثالثًا: الواقع أن عدم سيطرة الأجزاء المتخلّفة على شروط تحديد إنتاجها الاجتماعي، وتحكم الأجزاء المتقدمة في تلك الشروط، ابتداءً من احتكارها للتقنية المتقدمة هو الَّذي جعل الأجزاء المتخلّفة في وضع المضطر دائمًا إلى شراء (مبادلة بالنقود) منتجات الأجزاء المتقدمة؛ كي يمكنها تحديد إنتاجها الاجتماعي. فعلى الأجزاء المتخلّفة، وعلى الرغم من ارتفاع أثمان سلع الأجزاء المتقدمة، أن تستمر، بلا هوادة أو محاولة تراجع، أو حتى تأمل، في شراء تلك السلع. هذا الشراء يتم من خلال **تسرُّب في القيمة الزائدة** الَّتي تُنتَج داخل الأجزاء المتخلّفة صوب الأجزاء المتقدمة من أجل شراء السلع والخدمات الَّتي تحتكر انتاجها، مع إنتاجية مرتفعة، الأجزاء المتقدمة وتعتمد عليها الأجزاء المتخلّفة في سبيلها لتجديد إنتاجها الاجتماعي. ومن ثم يصبح التسرُّب في القيمة الزائدة[10] عَبْر تأرجحات ثمن السُّوق الدولية، هو السبب في تدفُّق القيمة الزائدة إلى خزائن الرأسماليين في الأجزاء المتقدمة، بدلًا من إعادة ضخها في عروق الاقتصاد المتخلّف المنتِج لها.

خاتمة

– على الصعيد العالمي، لاحظ ريكاردو صعوبة انتقال الرساميل وقوة العمل من بلدٍ إلى بلد؛ فاستنتج انتفاء شروط انطباق قانون القيمة في التبادل الدولي. وبناء عليه؛ قدّم فرضية تعسفية، لا أساس علمي لها، تقوم على تبادل غير متكافئ دوليًّا.

– مات ريكاردو وقد أصبحت نظريته، النافية لقانون القيمة على الصعيد العالمي، القاعدة العامة الَّتي يتم البدء منها، صراحةً أو ضمنًا، في سبيل تفسير التبادل الدولي.

– جاء ماركس، وبدون أي مناقشة لفرضية ريكاردو التحكمية بانعدام التكافؤ في التجارة الخارجية، قدم لها التبرير النظري تأسيسًا على اختلاف الإنتاجية بين البلدان المتطورة والأقل تطورًا.

– مات ماركس وقد رسَّخ المفهوم الريكاردي للتبادل غير المتكافئ تاركًا الباب مفتوحًا على مصراعيه لسيل من الصيغ الَّتي تختلف شكلًا وتتفق في الموضوع (إيمانويل، سيجال، بتلهايم، بريوبراجنسكي،... إلخ). كما ترك الباب أيضًا مفتوحًا على مِصراعيه أمام سيلٍ آخر من التبريرات الجوفاء؛ وكأن التبادل غير المتكافئ صار واقعًا ولا ينقصه إلا الكشف عن أسبابه!

– بيد أن كل الصيغ وجميع التبريرات، والَّتي صدرت عن طرح أيديولوجي لا علمي، لم تتمكن من مراجعة فرضيات ريكاردو، وبالتالي لم تستطع مناقشة تبرير ماركس. فجميع صيغ التبادل غير المتكافئ وجميع تبريراته، سعت بجدية، بعيدًا

عن قانون القيمة الَّذي عطله ريكاردو، وبعيدًا عن أي مناقشة لهذا التعطيل، سعت إلى التأكيد على الوجه القبيح للرأسمالية، وهنا بالتحديد تحول النقد العلمي إلى نقد عقيدوي.

– وحينما يحدث هذا التحول، من العلم إلى الأيديولوجية، يمكنك، كما ذكرنا، توقُّع التضحية بكل ما هو علمي في سبيل الانتصار لما هو أيديولوجي!

الهوامش والاحالات:

[1] انظر: ريكاردو، **المبادىء**، الفصل السابع. وفي شرح النظرية تفصيلًا، واختبارها رياضيًا، انظر على سبيل المثال:

P.Kenen, The International Economy (Cambridge University Press, 2000), pp.44-69.

[2] انظر: ماركس، **رأس المال**، الكتاب الأول، القسم الرابع، الفصل العاشر.

[3] انظر:

Ludwig von Mises, Economic Policy: Thoughts for Today and Tomorrow, Third Edition (Alabama: Ludwig von Mises Institute, 2006), p.18.

[4] للمزيد من التفصيل بصدد نقدنا لمقياس القيمة، واستبدال ساعة العمل بالسعر الحراري الضروري، انظر: الطبعة السَّادسة من مؤلّفنا: **نقد الاقتصاد السياسي** (الإسكندرية: دار الفتح للطباعة والنشر، 2021)، وهو متاح على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

https://www.politics-dz.com/%d9%83%d8%aa%d8%a7%d8%a8-%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a/?fbclid=IwAR0obOQ-rLmfd79fpgnTjN0nvd24jHsAWDELjLGeb29HxQlCxFFMTPk4ahE

[5] على سبيل المثال، انظر:

A. Emmanuel, Unequal Exchange; A Study of Imperialism of Trade (New York: Monthly Review Press, 1972).
Samir Amin & J .Saigal, L'échange inégal et la loi de la valeur: la fin d'un débat (Paris: Éditions Anthropos -IDEP, 1973).

[6] " لا يمكن الحصول على قوانين اقتصادية للاقتصاد الدولي، ولهذا أعتقد أن ماركس لم يكتب في الاقتصاد العالمي". انظر:

S.Amin, The law of worldwide value (New York: Monthly Review Press, 2010). p.101.

[7] فرفاق اليسار بعدما هجروا علم الاقتصاد السياسي وأعلنوا عجزه، في رأيهم، عن تفسير التبادل على الصعيد العالمي يؤكدون على أيديولوجيتهم:" لقد اختلفنا كثيرًا وسنظل مختلفين ولكن ما يجمعنا هو معاداة الإمبريالية"! انظر:

S. Amin, **The law of worldwide value**, p, 110.

[8] "من الممكن مقارنة الرجل الذي تعلم أي صناعة تستلزم مهارة وكفاءة فائقتين بكلفة كبيرة من الجهد والوقت بواحدة من الآلات غالية الثمن. فالعمل الذي تعلم أن يقوم به سوف يعوض عليه، على ما يجب أن نتوقع، كامل نفقة تعلمه، فضلًا عن الأجور المعتادة للعمل العادي والأرباح المعتادة على الرأسمال المماثل من حيث القيمة على الأقل كما يتعين أن يقدم عمله ذلك كله في غضون فترة معقولة من الزمن، وذلك بالنظر إلى ما يحيط بمدة الإنسان من غموض شديد". انظر: آدم سميث، **ثروة الأمم**، الكتاب الأول، الفصل العاشر. وانظر كذلك: جان بابي، **القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي**، ترجمة شريف حتاتة وآخرين (بيروت: دار القلم،1970). حيث يذكر الأستاذ بابي نفقات التعليم والتدريب وفقًا لماركس الذي أشار إلى:"تكاليف التعليم والتي تدخل في دائرة القيم المنفقة على إنتاج قوة العمل". انظر: ماركس، **رأس المال**، القسم الثاني، الفصل الرابع. بيد أن الاقتصاد السياسي، من بعد الكلاسيك وماركس، لا ينظر إلى العمل المختَزن إلا بشأن الآلة! ولا يمد قوانينه، على الرغم من ادعائه أحيانًا غير ذلك، إلى الآلة المرتدية جلد البشر! وهذا يعد تقليدًا متبعًا في علم الاقتصاد السياسي من جهة إغفال المجهود الإنساني المختَزن في المنتِج نفسه. فلا ينظر علم

الاقتصاد السياسي إلا إلى ما يحتاجه العامل كي يعيش وينتج السلعة. دون أن ينظر إلى كمية الطاقة الضرورية اجتماعيًّا التي تحدد إنتاج الطبقة ذاتها. لا ينظر إلى كمية الطاقة الضرورية الَّتي جعلت من المرء عاملًا يمكن الدفع به إلى سوق العمل. على هذا الإغفال، انظر، على سبيل المثال: روزا لوكسمبورج، **تراكم الرأسمال** (1963)؛ فرانك، **نمو التخلف** (1966)؛ أوسكار لانج، **الاقتصاد السياسي** (1966)؛ براون، **التجارة الدولية والإمبريالية** (1967)؛ إيمانويل، **التبادل غير المتكافىء** (1972)؛ **الربح والأزمات** (1974)؛ بيرو سرافا، **إنتاج السلع بواسطة السلع** (1973)؛ ماندل، **النظرية الاقتصادية الماركسية** (1973)؛ كاي، **التنمية والتخلف** (1975)؛ أندرسن، **دراسات في نظرية التبادل غير المتكافىء** (1976)؛ موريس دوب، **دراسات في تطور الرأسمالية** (1978)؛ زيلكو، **القيمة الدولية** (1980)؛ أمين، **التراكم على الصعيد العالمي** (1978)؛ **قانون القيمة والمادية التاريخية** (1981)؛ **مستقبل الماوية** (1982).

[9] فالعامل الأفريقي لا يتكلف منذ ولادته حتى يمسك بأدوات العمل ومواده سوى كسرات خبز معدودة، وشربة ماء ملوَّثة، ومسكن خرب، وتعليم مشوَّه استعماري... إلخ. وكل ذلك يمكن حسابه، وبدقةٍ علمية، بوحدات حسابية من الطاقة المبذولة معبرًا عنها بعددٍ من السُّعرات الحرارية منذ الميلاد وحتى الممات. ليس بشأن العامل الأفريقي فقط، وإنما أيضًا بصدد العامل الأوروبي، الَّذي (قبل، وبعد) أن يدفع به إلى سوق العمل، يأكل، ويتعلم، ويعالج، ويتنزه،... إلخ، هو وطبقته، أفضل كثيرًا من العامل الأفريقي، رديء الصنع!

[10] للمزيد من التفصيل حول فرضيتنا في تسرُّب القيمة الزائدة، انظر مؤلَّفنا: **نقد الاقتصاد السياسي**، المصدر نفسه، الباب الثاني، الفصل السادس.